

تفسير البحر المحيط

@ 42 @ فسر به المفسرون ما أغنى : أن تكون ما نافية ، والاستفهام قد يأتي مضمناً معنى النفي كقوله : { هَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ * الْفَاسِقُونَ } ؟ بعد قوله : { أَرَأَيْتُمْ } في سورة الأنعام ، أي ما يهلك إلا القوم الظالمون . وجوز أبو البقاء في ما أن تكون استفهاماً ونافية . وقرئ : يمتعون ، بإسكان الميم وتخفيف التاء . . ثم أخبر تعالى أنه لم يهلك قرية من القرى إلا وقد أرسل إليها من ينذرها عذاباً ، إن هي عصت ولم تؤمن ، كما قال تعالى : { وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْذُرَ عَذَابَ رَسُولًا } . وجمع منذرون ، لأن { مِنْ قَرْيَةٍ } عام في القرى الظالمة ، كأنه قيل : وما أهلكتنا القرى الظالمة . والجملة من قوله : { لَهَا مُنذِرُونَ } ، في موضع الحال { مِنْ قَرْيَةٍ } ، والإعراب أن تكون لها في موضع الحال ، وارتفع منذرون بالمجرور إلا كائناً لها منذرون ، فيكون من مجيء الحال مفرداً لا جملة ، ومجيء الحال من المنفي كقولك : ما مررت بأحد إلا قائماً ، فصيح . وقال الزمخشري : فإن قلت : كيف عزلت الواو عن الجملة بعد إلا ، ولم تعزل عنها في قوله : { وَمَا أَهْلَكَ إِلَّا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا } وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ } ؟ قلت : الأصل عزل الواو ، لأن الجملة صفة لقرية ، وإذا زيدت فلتأكيد وصل الصفة بالموصوف ، كما في قوله : { سَبِّعَةٌ وَثَمَامٌ مِنْهُمْ كَلَامٌ مِنْهُمْ } . انتهى . ولو قدر نالها منذرون جملة ، لم يجر أن تجيء صفة بعد إلا . ومذهب الجمهور ، أنه لا تجيء الصفة بعد إلا معتمدة على أداة الاستثناء نحو : ما جاءني أحد إلا راكب . وإذا سمع مثل هذا ، خرجوه على البديل ، أي : إلا رجل راكب . ويبدل على صحة هذا المذهب أن العرب تقول : ما مررت بأحد إلا قائماً ، ولا يحفظ من كلامها : ما مررت بأحد إلا قائم . فلو كانت الجملة في موضع الصفة للنكرة ، لو رد المفرد بعد إلا صفة لها . فإن كانت الصفة غير معتمدة على أداة ، جاءت الصفة بعد إلا نحو : ما جاءني أحد إلا زيد خير من عمرو ، التقدير : ما جاءني أحد خير من عمرو إلا زيد . وأما كون الواو تزداد لتأكيد وصل الصفة بالموصوف ، فغير معهود في كلام النحويين . لو قلت : جاءني رجل وعاقل ، على أن يكون وعاقل صفة لرجل ، لم يجر ، وإنما تدخل الواو في الصفات جوازاً إذا عطف بعضها على بعض ، وتغاير مدلولها نحو : { * مررت } بزيد الكريم والشجاع والشاعر . وأما { سَبِّعَةٌ وَثَمَامٌ مِنْهُمْ كَلَامٌ مِنْهُمْ } فتقدم الكلام عليه في موضعه . . { وَذَكَرَ } : منصوب على الحال عند الكسائي ، وعلى المصدر عند الزجاج . فعلى الحال ، إما أن يقدر ذوي ذكرى ، أو مذكرين . وعلى المصدر ، فالعامل منذرون ، لأنه في معنى

مذكرون ذكرى ، أي تذكرة . وأجاز الزمخشري في ذكرى أن يكون مفعولاً له ، قال : على معنى أنهم يندرون لأجل الموعظة والتذكرة ، وأن تكون مرفوعة صفة بمعنى منذرون ذوو ذكرى ، أو جعلوا ذكرى لإمعانهم في التذكرة وإطنابهم فيها . وأجاز هو وابن عطية أن تكون مرفوعة على خبر مبتدأ محذوف بمعنى هذه ذكرى ، والجمله اعتراضية . قال الزمخشري : ووجه آخر ، وهو أن يكون ذكرى متعلقة بأهلكنا مفعولاً له ، والمعنى : وما أهلكنا من قرية ظالمين إلا بعدما ألزمتهم الحجة بإرسال المنذرين إليهم ، لتكون تذكرة وعبرة لغيرهم ، فلا يعصوا مثل عصيانهم . { وَ مَآ كُنَّا طَالِمِينَ } ، فنهلك قوماً غير ظالمين ، وهذا الوجه عليه المعول . انتهى . وهذا لا معول عليه ، لأن مذهب الجمهور أن ما قبل إلا لا يعمل فيما بعدها إلا أن يكون مستثنى ، أو مستثنى منه ، أو تابعاً له غير معتمد على الأداة نحو : ما مررت بأحد إلا زيد خير من عمرو . والمفعول له ليس واحداً من هذه الثلاثة ، فلا يجوز أن يتعلق بأهلكنا . ويتخرج جواز ذلك على مذهب الكسائي والأخفش ، وإن كانا لم ينصا على المفعول له بخصوصيته . .

{ وَ مَآ تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطِينُ * وَ مَآ يَنبَغِي لَهُمْ * وَ مَآ يَسْتَطِيعُونَ * إِنَّهُمْ عَنِ السَّمْعِ لَمَعَزُولُونَ * فَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّاهِ إِلا هَا * آخِرَ فَتَكُونُ مِنَ الْمُعَذَّبِينَ * وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الْآقْرَبِينَ * وَ أَخْفِضْ جَنَاحَكَ لِمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ * فَإِنَّ عَصَاكَ فَعْلٌ إِنْ نِيَّ بِرَبِّكَ مِمَّا تَعْمَلُونَ * وَ تَوَكَّلْ عَلَى الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ * السَّذَى يَرَاكَ حِينَ تَقُومُ * وَ تَقَلُّبُكَ فِي السَّاجِدِينَ * إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ * هَلْ أُنَبِّئُكُمْ * مَنْ تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ *